

أوراق المتابعة السياسية هي تحليلات ورؤى لباحثين ونشطاء عرب تصدر بشكل دوري كل شهر وتتناول قضايا الإصلاح المختلفة في الأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية.

## تونس: الانتخابات... وماذا بعد؟

أسماء نويرة\*

عاشت تونس، بعد مغادرة الرئيس السابق زين العابدين بن علي، وعلى مدى أشهر، على وقع تنظيم انتخابات نزيهة وشفافة وديمقراطية تعكس إرادة الشعب في القطيعة مع الماضي وتحقيق أهداف ثورته. ولضمان نزاهة الانتخابات، كلفت الحكومة الانتقالية لجنة الإصلاح السياسي بإصلاح المنظومة الانتخابية من أجل انتخاب رئيس جمهورية وفق الفصل 57 من دستور 1959. وفي ظل التجاذبات السياسية بين الحكومة الانتقالية وعدد من الأطراف المكونة للمشهد السياسي التونسي بعد الثورة كالاتحاد العام التونسي للشغل وحركة النهضة وحزب العمال الشيوعي التونسي وغيرها من الأطراف المكونة للمجلس الأعلى لحماية الثورة، فرض على الرئيس المؤقت تعليق العمل بالدستور وحل المجالس النيابية والدعوة إلى انتخاب مجلس وطني تأسيسي لوضع دستور جديد للبلاد. فكلفت لجنة الإصلاح السياسي - التي تحولت إلى لجنة موسعة تحمل اسم الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي - بإعداد القانون الانتخابي الجديد.

مع إضافة مقعد أو مقعدين، بحسب الحالات، للولايات التي يقل بها عدد السكان لضمان أكثر عدالة في تمثيل الجهات الداخلية. وحاول واضعو القانون أيضا ضمان تمثيل مناسب للنساء وللشباب داخل المجلس الوطني التأسيسي عبر التنصيب على قاعدة المناصفة في القوائم الانتخابية واشترط أن يكون سن أحد مرشحي القائمة أقل من ثلاثين سنة.

ولأول مرة في تاريخ تونس بعد الاستقلال، تشرف على تنظيم الانتخابات هيئة وطنية مستقلة منتخبة وتخرج هذه المهمة عن اختصاص وزارة الداخلية. ورغم ما سُجل في انتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأول من تجاوزات، فلا يمكن التشكيك في نزاهة العملية

حاول واضعو القانون الانتخابي ضمان التعددية السياسية والجهوية داخل المجلس وعدم سيطرة طرف عليه، مثلما كان الحال في العهد السابق، عبر اختيار نظام التصويت على أساس القوائم في دورة واحدة وتوزيع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكبر البقايا (الفصل 32 من المرسوم عدد 35 المؤرخ في 10 مايو/أيار 2011 المتعلق بانتخاب المجلس الوطني التأسيسي). وهو نظام من شأنه أن يوفق بين العدالة الانتخابية وبين تمثيل أوسع للقوائم المرشحة من جهة، ولا تخول للمرشح الأقوى الحصول على الأغلبية المطلقة من جهة أخرى. وقد تم ضبط عدد المقاعد المخصصة لكل دائرة انتخابية على قاعدة نائب لكل ستين ألف ساكن

## العوامل المؤثرة في نتائج الانتخابات

دخل سياق التأسيسي ما يناهز ألف وستمئة قائمة انتخابية بين قوائم حزبية وائتلافية ومستقلة. وقد شكل المستقلون نسبة هامة من المرشحين لانتخابات 23 أكتوبر/تشرين الأول. ورغم ما بينته مختلف وسائل الإعلام واستطلاعات الرأي من عدم ثقة المواطن في الأحزاب السياسية، فإن نتائج الانتخابات بينت العكس، حيث تصدرت الأحزاب طليعة الفائزين ونال المستقلون حيزاً ضئيلاً من ثقة الناخبين حيث فازت تسع قوائم مستقلة، كل منها بمقعد. وكان فوز قوائم تيار العريضة الشعبية للحرية والعدالة والتنمية في جميع الدوائر وتبوئها المرتبة الثالثة من حيث التمثيل بمثابة المفاجأة-الصدمة. ويعود ظهور هذا التيار إلى المبادرة التي قام بها القيادي السابق في حركة النهضة الهاشمي الحامدي صاحب قناة المستقلة اللندنية في تقديم عريضة للتصويت يوم 3 مارس/آذار 2011 تتضمن البرنامج الانتخابي للقوائم التي ستترشح باسمها. وتضمن هذا البرنامج إقامة نظام سياسي ديمقراطي يقوم على سيادة الشعب وعلى احترام الهوية العربية الإسلامية للبلاد وطالبت بمنحة بطالة ومعالجة صحية مجانية. وتضمنت العريضة أيضاً تكليفاً صريحاً للسيد الهاشمي الحامدي من الموقعين عليها "بتمثيلهم والحديث باسمهم في المحافل الوطنية والعمل على ضمان مشاركتهم الفاعلة في انتخابات المجلس التأسيسي والمواعيد السياسية المهمة المقبلة". وحازت العريضة على أكثر من أربعمئة توقيع وانبثق عنها حزب المحافظون التقدميون. ويعود فوز تيار العريضة إلى عدة عوامل منها الخطاب الشعبي لصاحب قناة المستقلة. ويرى منافسوه أن خلايا التجمع الدستوري المنحل هي التي تقف وراء هذا الفوز. إضافة إلى ذلك، تتوجه أصابع الاتهام إلى المال السياسي الذي لعب دوراً هاماً ليس لفائدة العريضة الشعبية فقط بل أيضاً لفائدة عدد من القوائم الحزبية الأخرى المتنافسة. وركز الكثير من منافسي حزب حركة النهضة والمناوئين للإسلاميين على هذا المعطى لتفسير فوز هذا الحزب في انتخابات المجلس التأسيسي، إلا أن العوامل التي أدت إلى هذا الفوز هي أكثر تعقيداً من ذلك وأكثر تشعباً، منها ما يرتبط بالنهضة نفسها ومنها ما يخص منافسيها ومنها ما يتعلق بالناخبين. إنها، في الواقع، عوامل متضامنة فيما بينها وسنحاول تفصيلها من أجل توضيحها.

### 1- العوامل الخاصة بحزب النهضة

لقد أثبتت نتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي أن القمع الذي تعرضت له حركة النهضة في بداية التسعينيات لم يقض عليها كتنظيم متماسك. فعلى إثر سقوط نظام بن علي، أعادت الحركة تنظيم صفوفها

الانتخابية ولا في نتائجها، بحسب المراقبين المحليين والدوليين. وعرفت هذه الانتخابات إقبالا من قبل الناخبين غير متوقع، حيث كان هناك في البداية عزوف على التسجيل الإرادي بالقوائم الانتخابية، وهو ما دعا الهيئة العليا المستقلة للانتخابات إلى التمديد أكثر من مرة في آجال التسجيل. إضافة إلى الإقبال المكثف على صناديق الاقتراع، أبهر تصرف الشعب التونسي بشكل حضاري الملاحظين. وكان التزامه بالصفوف لمدة ساعات لممارسة حقه الانتخابي إعلان واضح عن استرجاعه لصفة المواطنة.

ولم يكن فوز حزب النهضة بحد ذاته مفاجأة للرأي العام التونسي والدولي نظراً لما أفرزته نتائج سبر الآراء واستطلاعات الرأي السابقة للانتخابات من تصدر هذا الحزب للمرتبة الأولى، لكن المفاجأة، في الواقع، كانت فيما يتعلق بالنسبة العالية من الأصوات التي تحصلت عليها قوائم النهضة على المستوى الوطني (36,97%) والتي مكنتها من الحصول على نسبة هامة من المقاعد بالمجلس التأسيسي بلغت (41,01%). كما أن الفارق بين النسبة التي تحصل عليها حزب النهضة المتصدر للمرتبة الأولى وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الذي يحتل المرتبة الثانية كان كبيراً جداً، حيث تحصل هذا الأخير على 8,70% من الأصوات مكنته من الحصول على نسبة 13,36% من المقاعد.

ويبقى انتصار حزب النهضة في هذه الانتخابات "غلبة بدون أغلبية"<sup>1</sup>. فهذا الانتصار يبقى نسبياً إذا ما احتسبنا نسبة الأصوات التي تحصلت عليها النهضة (ما يقارب مليون وخمسمائة صوت) ضمن الجسم الانتخابي ككل أي ما يناهز ثمانية مليون ناخب. فنتحصل على نسبة لا تزيد عن 23% من جملة الناخبين. وتندرج هذه النسبة ضمن النسب المعلن عنها في مختلف استطلاعات الرأي.

هذا لم يمنع كوادر حزب النهضة وممثليهم في المجلس الوطني التأسيسي من التوقيع كأغلبية تمثل الإرادة الشعبية. فما هي مختلف العوامل التي أفرزت هذه النتائج وما مدى تأثير ذلك على الخارطة السياسية في البلاد وعلى عملية الانتقال الديمقراطي ككل؟

<sup>1</sup> كما صرح بذلك السيد ناصر الكافي، أستاذ في علوم الاتصال، في ندوة تقييم نتائج الانتخابات من طرف المستقلين المنتسبين للقطب الحداثي الديمقراطي الملتزمة يوم 30 أكتوبر 2011.

## 2- العوامل الخاصة بالأطراف المنافسة

تركز خطاب بعض الأحزاب على نقد النهضة والتهجم عليها خصوصاً من طرف الحزب الديمقراطي التقدمي. وهذا الحزب الذي يتزعمه السيد أحمد نجيب الشابي، هو من أحزاب المعارضة الراديكالية في عهد بن علي وله امتداد قاعدي في المدن الكبرى وداخل الجمهورية نظراً لانخراط العديد من الناشطين السياسيين متعددي المشارب - بما فيهم بعض الإسلاميين - فيه، لعدم توفر أطر أخرى للعمل السياسي العلني. وحاز هذا الحزب في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي على المرتبة الخامسة بنسبة ضعيفة من الأصوات (3,96%) والمقاعد (7,37%). وقد ساهم هذا الحزب من خلال نقده المتواصل للإسلاميين في جلب التعاطف مع النهضة كضحية كما حال دون انتباه الناخبين لبرنامج هذا الحزب. إضافة إلى ذلك، يمكن تفسير ضعف النسبة التي تحصل عليها هذا الحزب بمعطيين آخرين. يتمثل الأول في الصلف الذي أظهره الحزب قبيل الانتخابات برفض الانصياع للقانون الانتخابي فيما يتعلق بالإشهار السياسي. كما أن اللافتات الكبيرة التي تحمل صورة السيد أحمد نجيب الشابي هنا وهناك أعادت التونسي إلى صورة بن علي التي كانت تملئ الشوارع. ويتمثل العامل الثاني في الحملة التي تعرض إليها أحمد نجيب الشابي من قبل خصومه السياسيين ورفقاء أمس حين قبل المشاركة في الحكومة الانتقالية الأولى. فظهر الشابي بالنسبة لعامة الناس كرجل متعش للسلطة لا يسعى إلا إلى تحقيق مصالحه الحزبية والسياسية الضيقة.

أما هزيمة القطب الحداثي الديمقراطي - وهو ائتلاف حزبي حول حركة التجديد - فقد كانت أشد من هزيمة الحزب الديمقراطي التقدمي. فقد تحصل القطب على خمسة مقاعد: إثنان لحركة التجديد وثلاثة للمستقلين. وتحصل على نسبة 2,79% من الأصوات جعلته في المرتبة السابعة بعد حزب المبادرة، أحد روافد الحزب الحاكم المنحل. كما أن القوائم الفائزة هي تلك المترشحة على دوائر تونس الكبرى (تونس 1 وتونس 2 وأريانة وبن عروس) إضافة إلى دائرة فرنسا الأولى. وتحصل القطب على أعلى نسبة من الأصوات (8,35%) في دائرة تونس 2 التي تضم الأحياء الغنية في تونس العاصمة، وكأن الحداثة هي مطلب حضري لشريحة معينة من المجتمع.

ويعيد القطب الحداثي الديمقراطي أسباب هزيمته إلى إخفاق القوى الحداثية وضعف البعد الاستراتيجي لديها وعدم التصاقها بالفئات الاجتماعية الشعبية إلى جانب الثقة العمياء التي كانت لديه في نجاح المسار

بشكل فعال بعد أن استرجعت العناصر المسجونة والعناصر المهجرة والخلايا النائمة. كما تمكنت من استقطاب عناصر جديدة رغم المنافسة التي تجدها من قبل التيارات الإسلامية الأخرى كحزب التحرير والسلفيين من جهة والأحزاب الجديدة (كحزب العدل والتنمية وحزب الإصلاح والتنمية واللقاء الاصلاح الديمقراطي وحزب الامانة ...) ذات التوجهات الإسلامية من جهة أخرى.

وحافظت الحركة على أساليبها ووسائلها في التعبئة الشعبية التي شبهها منافسوها بأساليب الحزب الحاكم المنحل؛ فنشأة الحركة كتنظيم سري متجذر في الأوساط الشعبية أكسبها خبرة في التعامل مع العامة مما جعل منها حزبا شعبيا إثر حصولها على الاعتراف القانوني. ودُعمت هذه الخبرة بالقدرات المالية الفائقة التي تمتلكها النهضة اليوم. فقد تحولت النهضة من تنظيم سري إلى حزب سياسي غني ومهيكل. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أيضا أن الحركة خاضت تجربتين انتخابيتين في تاريخها، الأولى سنة 1981 حين كانت تسمى حركة الاتجاه الإسلامي والثانية سنة 1989 حين أصبحت تسمى حركة النهضة.

وساهمت الموارد المادية لدى النهضة بشكل مباشر أو غير مباشر في فوزها. فقبل انطلاق الحملة الانتخابية بزمان طويل، ومنذ شروعها في العمل القانوني، طرقت النهضويون الأبواب تحت لافتة العمل الخيري المباشر، عبر تنظيم حفلات الختان والأعراس، أو غير المباشر، أي تقديم مساعدات خيرية عن طريق الجمعيات الخيرية. وتجدر الملاحظة في هذا الصدد أن هذا العامل كان مساعداً ولم يكن حاسماً.

ومنذ عودة الحركة إلى الظهور كفاعل سياسي، حاول قياديوها أن يبرزوا وجهها الحداثي ومدى تعلقها بالمكتسبات الحداثية لتونس والتي كثيرا ما يرمز إليها بمجلة الأحوال الشخصية. في نفس الوقت، تصدر تصريحات أخرى تؤكد التعلق بمبادئ الإسلام السياسية والتشريعية، مما جعل منافسي النهضة ينعتونها بازدواجية الخطاب. في الواقع، كانت هذه الازدواجية نتيجة الرغبة في إرضاء جميع شرائح المجتمع والبحث عن نقاط الالتقاء مع حلفاء محتملين ومحاولة التوقيع على خارطة السياسة الجديدة.

وحاولت حركة النهضة الاستفادة من القمع الذي مورس عليها في عهدي بورقيبة وبن علي من جهة، ومن التهجم عليها من قبل خصومها السياسيين من جهة أخرى بعد 14 يناير/كانون الثاني 2011. فظهرت بثوب الضحية وجذبت تعاطف الكثير من الناس. وقد ساهم منافسوها بتقويتها من هذا الجانب.

ضحية مغالطتين، تتعلق الأولى بأهداف العملية الانتخابية وتعلق الثانية بالفاعلين.

فيما يتعلق بالمغالطة الأولى، فقد تركزت أغلب البرامج الانتخابية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية متناسية أن السباق هو نحو المجلس الوطني التأسيسي المكلف أساساً بوضع دستور للبلاد يتضمن أسس النظام السياسي الجديد. فركز أغلب المرشحين على مشاكل الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية وبرامج التنمية الجهوية حتى ظن الناخب أنه يتوجه يوم 23 أكتوبر/تشرين الأول لانتخاب برلمان وحكومة ستحل مشاكله العالقة في التو واللحظة. لذلك لم تكن الهوية الأيديولوجية للقوائم المترشحة مهمة بقدر ما ستوفره هذه القوائم في حالة فوزها من حلول للمشاكل القائمة. ولم تكن هذه المغالطة حاسمة في نتائج الانتخابات بقدر ما كانت المغالطة الثانية.

لقد حُسمت المعركة الانتخابية ضمن المقابلة بين الإسلام والكفر. فمنذ الأيام الأولى لما بعد رحيل بن علي، طرحت المقابلة بين مشروعين للدولة والمجتمع. أحدهما يدعو إلى العودة إلى الإسلام والمحافظة على الهوية العربية الإسلامية لتونس، والآخر يدعو إلى علمانية الدولة والمحافظة على المكتسبات الحداثية للمجتمع التونسي. ودار النقاش بين المدافعين عن كل مشروع وسط ضبابية وعدم إدراك للمعنى الحقيقي للمفاهيم خصوصاً مفهوم العلمانية التي تفهم على أنها مرادف للكفر والإلحاد وأنها وسيلة لضياع أخلاق المجتمع. وسرعان ما خرج هذا النقاش عن دائرة الصراع الفكري والحوار المجتمعي إلى تصنيف الفاعلين السياسيين على أساس المقابلة بين الإسلام والكفر وتقسيم المجتمع بشكل عام والسياسي منه بشكل خاص إلى شقين: شق يرى نفسه حداثي تقدمي وينعته خصومه بالتغريبي والكافر والمنحل أخلاقياً، وشق إسلامي محافظ يعتبره خصومه خطراً على المكتسبات الحداثية لتونس. وقد ساهمت شبكات التواصل الاجتماعي وخصوصاً الفيسبوك في ترسيخ هذه النظرة. وقد احتد النقاش مثلاً بين أنصار الطرفين في العالم الافتراضي بمناسبة عرض فيلم المخرجة التونسية نادية الفاني الذي يحمل العنوان الاستفزازي "لا الله ولا سيد"، وتعرضت قاعة السينما التي عرض بها الفيلم إلى الاعتداء من قبل مجموعة من الشباب من بينهم سلفيين. وكان لعرض الفيلم الإيراني "برسبوليس" عشية الانتخابات على إحدى القنوات الخاصة التونسية وما تبعها من أحداث عنف الأثر البالغ على العملية الانتخابية. في حين اتخذ القطب الديمقراطي التقدمي موقفاً واضحاً يشجب العنف الذي قام به السلفيون ويدعو إلى احترام الحريات وخاصة

الديمقراطي الحداثي<sup>2</sup>. لا شك أن لهذه العوامل تأثير على نتائج الانتخابات التي بينت عمق الهوة بين خطاب النخب وتطلعات الفئات الشعبية.

وحمل القطب الحداثي الديمقراطي منذ تأسيسه دواعي فشله. فقد تخلفت عن هذا الائتلاف الأحزاب الكبرى في الساحة السياسية التونسية والتي لها رصيد نضالي متأق من معارضتها الجدية للنظام السابق. فالحزب الديمقراطي التقدمي رفض الدخول في ائتلاف القطب لثقته الكبيرة بأنه سيكتسح لوحده المجلس التأسيسي كمنافس قوي لحركة النهضة. أما التكتل من أجل العمل والحريات والمؤتمر من أجل الجمهورية، فقد اختارا الدخول في مفاوضات مع حزب حركة النهضة من أجل تحالف لما بعد الانتخابات. إضافة إلى أن المؤتمر من أجل الجمهورية يضم ضمن قياداته عناصر قريبة جداً من النهضة. فولد القطب ضعيف من حيث العناصر المكونة له مما طرح مشاكل على مستوى وضع القوائم الانتخابية. فكان القطب في النهاية ضحية التشنج الذي عرفته الساحة السياسية التونسية وخاصة الأحزاب اليسارية التي لم تستطع أن تلتقي حول مشروع متجانس وإن كان مرحلياً. وقد تسبب هذا التشرذم وعدم القدرة على تكوين جبهة موحدة، إضافة إلى كثرة القوائم المستقلة، في تشتت أصوات الناخبين. ولعل عدم فهم القانون الانتخابي هو الذي شجع الكثيرين للترشح ضمن قوائم مستقلة لاعتقادهم في وفرة حظوظ النجاح في حين أن النظام الانتخابي يحول دون فوز القوائم الضعيفة. كما أن بعضهم ترشح فقط قصد الحصول على المنحة التي تدفعها الدولة لتمويل الحملة الانتخابية.

### 3- العوامل الخاصة بالناخبين

يتنوع الناخبون، بطبيعة الحال، بحسب دوافعهم للتصويت. فإضافة إلى أولئك الذين يصوتون لطرف دون الآخر لانتمائهم إلى الحزب صاحب القائمة وأولئك الذين يقتنعون بالبرنامج الانتخابي وأولئك الذين ينتظرون نفعاً مادياً... هناك من يذهب إلى صناديق الاقتراع فقط لممارسة الحق والواجب الانتخابي كشرط من شروط المواطنة. ولعل العدد المرتفع للأوراق البيضاء التي أفرزتها نتائج الانتخابات التونسية مقترنا بساعات الانتظار الطويلة قبل الاقتراع دليل على أن عدداً من التونسيين، غير المقتنعين بالأطراف المتنافسة، أرادوا تأكيد التزامهم بالمواطنة ودعمهم لمسار الانتقال الديمقراطي. ومهما كانت دوافع الناخبين، فإن جزءاً كبيراً من هؤلاء وقع

<sup>2</sup> ندوة صحافية نظمها القطب الحداثي الديمقراطي يوم 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011

الحكومية على الأحزاب الثلاثة وتشكلت حكومة ذات أغلبية نهضوية.

أما على مستوى المجلس التأسيسي، فإن اتحاد الأحزاب الثلاثة يجعلها تمثل أغلبية تفوق الثلثين. وهو ما يعني أن لهذه الأطراف أن تفرض قراراتها على بقية المجلس. وهو ما حدث فعلاً بالنسبة لانتخاب مكتب المجلس (الرئيس ونائبيه) وانتخاب رئيس الجمهورية وبالنسبة لقانون التنظيم المؤقت للسلطات العمومية الذي ستدار على أساسه البلاد في المرحلة الانتقالية. ولم يمنع هذا الثقل الذي تتمتع به الترويكا الحاكمة، "الأقلية" المعارضة من لعب دورها في نقد المقترحات ومناقشتها لأنها تؤمن أن الديمقراطية لا تبنى بأغلبية مهيمنة بل بوجود معارضة قوية تكبح جماح السلطة الحاكمة.

وقد لا تبقى الأغلبية على ما هي عليه نظراً لما ولده التحالف على الأحزاب المشاركة فيه من أزمات. فعرف كل من المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل تصدعا داخلياً وأزمات قد تؤثر على الكتل النيابية داخل المجلس الوطني التأسيسي. عاش المؤتمر إثر تولي أمينه العام منصب رئيس الجمهورية التونسية - دون صلاحيات تذكر - أزمة خلافة. وبرز انشقاق بين قيادات موالية لحركة النهضة وأخرى متشبثة باستقلال الحزب. أما حزب التكتل فقد عرف استقالات جماعية احتجاجاً على ما اعتبره البعض حياداً للحزب عن مبادئه بقبوله التحالف مع النهضة. وأثر ذلك على الكتلة البرلمانية داخل المجلس، حيث قرر رئيس الكتلة الاستقلال بالرأي دون الاستقالة من الحزب رافضاً قرار طرده منه متمسكاً ببقائه ضمن كوادره.

#### خاتمة

لقد وقع حزب حركة النهضة على وثيقة "إعلان المسار الانتقالي" مع عشرة أحزاب أخرى. وتتص هذه الوثيقة ضمن بنودها على التزام الفائزين في انتخابات المجلس التأسيسي بأن لا يتجاوز عمل المجلس سنة على أقصى تقدير. لكن يبدو أن النهضة لا تستطيع الالتزام بهذا التعهد.

في الواقع، هناك العديد من المؤشرات التي تدل على عدم إمكانية احترام هذا الالتزام. من ذلك التمسك برفض تحديد مدة عمل المجلس في قانون التنظيم المؤقت للسلطات العمومية. من ناحية أخرى، حرصت النهضة على قيام المجلس بالوظيفة التشريعية بشكل كامل، وهي وظيفة تتطلب الكثير من الوقت والجهد بحيث لن يتفرغ المجلس للوظيفة التأسيسية، كما حرصت النهضة على إمكانية جمع النواب بين الوظيفة التأسيسية والوظيفة الحكومية. فإلى جانب

منها حرية التعبير وحرية الإبداع، اتخذت حركة النهضة موقفاً غير واضح من السلفيين مدينة عرض الفيلم الذي اعتبرته مساً بالمقدسات الإسلامية. هكذا أصبحت النهضة تمثل الإسلام وتحول الحداثيون إلى أعداء للدين وللهوية الإسلامية للشعب التونسي. وتعتمد خصومهم بالقيام بحملات تشويه بحقهم من خلال بث إشاعات مفادها مثلاً أن البرنامج الانتخابي للقطب الحداثي يتضمن اعترافاً بحقوق المثليين ودعوة إلى إباحة الزواج بينهم. فأدى الكثير من الناخبين بأصواتهم لحركة النهضة معتقدين أنها تمثل الإسلام وتدافع عن المقدسات الإسلامية وستطبق الشريعة الإسلامية في حال وصولها إلى السلطة. وقد شدد على هذه الصورة عدد من أئمة المساجد في خطبهم الجمعية ودعا جزء من السلفيين إلى انتخاب النهضة لأنها الأقرب إلى الإسلام وإلى تطبيق تعاليمه.

#### تأثير نتائج الانتخابات على المشهد السياسي التونسي

تأثرت العملية الانتخابية بتجاذبات المشهد السياسي التونسي وأثرت فيه، فأوضحت نتائج الانتخابات اختيار التونسيين للأحزاب السياسية لتكون الفاعل الأساسي في عملية الانتقال الديمقراطي. من جهة أخرى، أعادت النتائج تشكيل خارطة السياسية التونسية عبر إبراز الثقل السياسي لعدد من الأحزاب. ونظراً إلى عدم إمكانية الحصول على الأغلبية المطلقة داخل المجلس لأي طرف من الأطراف بما في ذلك حزب حركة النهضة، فلا بد من السعي إلى إقامة تحالفات. كما أن الهزيمة أيضاً دعت الأحزاب اليسارية والحداثية إلى مراجعة أخطائها ومحاولة تداركها عبر لم الشمل والبحث في الصيغة المناسبة لذلك.

ويسيطر على المشهد السياسي اليوم استقطاب ثنائي يمتد إلى داخل المجلس الوطني التأسيسي: أغلبية حاكمة مقابل أقلية معارضة. فقد شكلت الأحزاب الفائزة والحائزة على المراتب الأولى ائتلافاً حاكماً سمي بالترويكا. يتكون هذا الائتلاف من حزب حركة النهضة وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وحزب التكتل للعمل والحريات. وتقاسمت هذه الأحزاب السلطة فيما بينها بعد جولات من المفاوضات الماراتونية وبعد رفض الأطراف الأخرى الممثلة في المجلس المشاركة في الحكومة المقبلة. وتوصلت في النهاية إلى تقاسم الرئاسات الثلاث فيما بينها، فكانت رئاسة الجمهورية من نصيب رئيس المؤتمر من أجل الجمهورية السيد منصف المرزوقي ورئاسة الحكومة من نصيب أمين عام حزب النهضة السيد حمادي الجبالي، وأخيراً، رئاسة المجلس التأسيسي كانت من نصيب رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات السيد مصطفى بن جعفر. وتم توزيع المناصب

مدى تأثير ذلك على عمل المجلس فإنه يؤدي إلى تركيز السلطات في جهاز واحد. فتصبح في النهاية السلطات التأسيسية والتشريعية والتنفيذية بيد طرف سياسي واحد، وهو ما يثير الخشية من الرجوع إلى الدكتاتورية.

وختاماً، صرح السيد سمير ديلو أحد قياديي النهضة بأن سنة واحدة غير كافية لتحقيق البرنامج الانتخابي للحزب. ويبدو أن الحكومة الجديدة عازمة على تحقيق برامج إصلاح في جميع المجالات وهذا طبعاً لا يمكن أن يتحقق في غضون سنة.

